الجمهورية العربية المتحدة

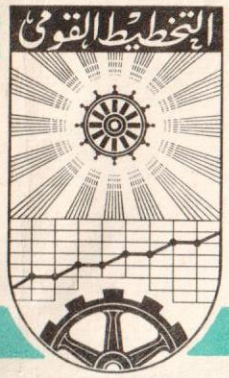

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٣٥٤)

عن

بعض المسائل العامة

التى سيعالجها مؤتمر التجارة الدولية

دكتور

ابراهيم حلمى عبد الرحمن

مدير معهد التخطيط القومى

(٢١ يولية ١٩٦٣)

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

مذكرة عن بعض المسائل العامة
التى سيعالجها مؤتمر التجارة الدولية

*

١ ـ مقدمة

بناء على دعوة خاصة وجهت الى من الدكتور راؤول بريبيش سكرتير عام مؤتمر التجارة الدولية ، حضرت اجتماعا لخبراء عقد فى جنيف فى المدة من ١ ـ ٦ يولية ١٩٦٣ لمناقشة بعض المسائل العامة التى سيعالجها المؤتمر وكان هذا الحضور بصفة شخصية واشترك فى الاجتماع حوالى ١٥ خبيرا دعوا أيضا بصفتهم الشخصية ودارت المناقشات فى جو علمى حر غير مرتبطة برسميات المؤتمر ـ وكان من بين الحاضرين الاستاذ كالدور (كمبريدج) والاستاذ بالوغ (أكسفورد) والدكتور لارى (المجلس القومى للبحوث الاقتصادية الولايات المتحدة) الدكتور هيرشمان (جامعة كولومبيا) الاستاذ تنبرجن (روتردام) والاستاذ فيتوريو ماراما (جامعة روما) الاستاذ بوبروفسكى (جامعة وارسو) الدكتور بيتوت (معهد العلوم الاقتصادية ـ بلغراد) الدكتور أورى (السوق الاوربية المشتركة) الدكتور باتيل (الهند) الدكتور كوريا (سيلان) الاستاذ سفينلسون (جامعة استوكهلم) الاستاذ لوبينوف (معهد الاقتصاد الدولى ـ موسكو) ـ عدا خبراء الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والجات ـ ورأس الاجتماعات وأدار المناقشة الدكتور بريبيش . ولم تسجل محاضر لهذه الاجتماعات ولم تصدر قرارات متفق عليها بل كان الغرض تبادل وجهات النظر فى جو علمى بعيد عن رسميات الجلسات واللجان والملاحظات التالية الواردة فى هذه المذكرة ستلخصه من المناقشات وبصفة عامة دون تحديد .

١ ـ الموضوعات الرئيسية فى المناقشة :

عند بدء المناقشة اتضحت القائمة التالية للموضوعات الرئيسية للنظر كالآتى :

١) ماهى الاجراءات التى تتخذ لزيادة واردات الدول المتقدمة (شرق وغرب) من السلع الأولية المصدرة من الدول المتخلفة . وكيف يمكن للكتل الاقتصادية التى تقوم بين الدول المتقدمة (السوق الاوربية ـ منطقة التجارة الحرة ...) ان تساعد على زيادة هذه الواردات .

٢ — ماهى الاجراءات التى تتخذ لتثبيت أسعار المواد الأولية على المدى الطويل .

(٢ — أ) كيف يمكن تحسين النظم المتبعة حاليا فى الاتفاقيات السلعية الدولية .

(٢ — ب) هل يمكن اقامة دعم لاسعار المواد الأولية على أساس دولى — وهل يمكن اتباع تنظيم شامل للاسواق الدولية (الاقتراح الفرنسى — مثلا)

(٢ — حـ) هل ثمة مقترحات أخرى .

٣ — اذا كانت أسعار المواد الاولية ستتناقص حتما على المدى الطويل وتعذر تثبيتها أو رفعها فهل يصح فى هذه الحالة اعداد نظم للتمويل التعويضى — وكيف نكون ؟ هل تكون النظم التعويضية امتداد لما يوجد حاليا فى مجال المعونة الدولية — وهل تكون ثنائية أو متعددة الأطراف .

٤ — كيف يمكن تحسين مستقبل صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة ؟

(٤ — أ) هل يمكن للدول المتقدمة الغربية أن تسمح بمزايا خاصة لمثل هذه السلع لفتح السوق أمامها .

(٤ — ب) كيف يمكن للدول المتقدمة (الشرقية) أن تمنح مزايا مقابلة فى سوقها لهذه السلع .

(٤ — حـ) هل ثمة اجراءات أخرى تقترح لتشجيع تصدير هذه السلع .

(٤ — د) ما هى الاجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة داخليا — حتى تفسح المجال فى اقتصادها لاستيعاب مثل هذه السلع المصنوعة وشبه المصنوعة من الدول المتخلفة .

٥ — ما هى التعديلات التى تقترح على قواعد (الجات) بما لا يسمح بتوسيع تجارة الدول المتخلفة على أساس قواعد التميز الايجابى وعدم التناظر .

٦ — فى مجال توسيع التبادل التجارى بين الدول الغربية والشرقية ، هل يلزم اقتراح قواعد أو اجراءات جديدة .

٧ — لتوسيع التبادل التجارى بين الدول المتخلفة بعضها البعض ، ما هى المقترحات التى تتخذ لتشجيع هذا التوسع من أنواع السلع المختلفة .

٨ ـ اذا اعتبرنا أن قواعد (الجات) ستعدل وأن قواعد جديدة ستعتمد في الموضوعين السابقين (٧ر٨ أعلاه) بما يسمح باعداد قواعد جديدة عامة للتجارة الدولية كيف تكون الصورة التنظيمية للمؤسسات الدولية عندئذ ؟ ٠

(٨ ـ أ) هل يكفى ادخال هذه القواعد فى نظم (الجات) مع توسيع عضويتها حتى تشمل عدد أكبر من الدول ٠

(٨ ـ ب) أن تبقى الجات فى صورتها الراهنة ـ على أن تنشأ بجوارها مؤسسة جديدة للتجارة الدولية ٠

(٨ ـ حـ) أن تنشأ مؤسسة جديدة دون الاحتفاظ بالجات ٠

٣ ـ كما أن الخبراء كانت أمامهم مجموعة كبيرة من الدراسات المستفيضة التى أعدتها سكرتيرية المؤتمر عن موضوعات جدول أعماله ـ وكذلك التقارير الفرعية للجان التى شكلتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر ـ وهذه المستندات التى تعد بالعشرات تحتوى على بيانات كثيرة مفصلة ودراسات ومناقشات طويلة عن جميع موضوعات المؤتمر ـ كما أن هناك دراسات أخرى يجرى اعدادها قبل نهاية العام ـ مما يشير الى أن مجموعة المستندات التى سيتم توافرها لاعضاء المؤتمر الذى سيعقد فى شهر مارس ١٩٦٤ ـ ستكون ضخمة جدا ـ ولذلك يحسن من الآن دراسة ما أعد منها وتلخيصه ومناقشته بين أعضاء وفد الجمهورية ٠ ولذلك لن يشار فى هذه المذكرة القصيرة الى هذه الدراسات المستفيضة نظرا لتوافرها كاملة باللغة الانجليزية (وغيرها من اللغات الرسمية للامم المتحدة) ٠

٤ ـ يلخص الموقف عامة فى النقاط الآتية :

أولا : هناك اعتراف عام بأن شروط التبادل التجارى تتجه فى غير صالح الدول النامية ٠

ثانيا : هناك اعتراف عام بأن حجم التجارة الدولية بين الدول المتقدمة يزداد بمعدل أكبر من حجم التجارة بين الدول المتخلفة ـ فيما عدا ضآلة الحجم الكلى للتجارة الدولية بين الدول الشرقية والغربية ٠

ثالثا : ينتج اذن أن التنمية فى الدول المتخلفة تضار بسبب ـ انخفاض وتذبذب أسعار سلع التصدير ـ وكذلك بسبب عدم التوسع (نسبيا) فى فتح أسواق الدول المتقدمة لصادرات الدول المتخلفة سواء الصادرات الاولية التقليدية أم الصادرات المصنعة ٠

رابعا : هناك رأى عام بقبول تعديل قواعد التجارة الدولية بما يسمح بتمييز لصالح الدول المتخلفة ، سواء من ناحية الرسوم الجمركية أو نظم السلع الأولية — ولكن الوصول الى هذه التعديلات يحتاج الى مفاوضات طويلة ومضنية (كما حدث فعلا فى مفاوضات السوق الاوربية ومن جهة أخرى لا يقدر أن النتائج التى ستترتب على هذه التعديلات ستحسن موقف الدول النامية اقتصاديا تحسينا كافيا .

خامسا : تتجه الولايات المتحدة الى رفض جميع مشروعات التمويل التعويضى سواء الذى اقترحته لجنة خبراء الامم المتحدة أو الذى اقترحته لجنة من منظمة الدول الامريكية — ولو أن مقترحات التحويل التعويضى كانت خاصة بتثبيت أسعار أوحصيلة التصدير على المدى القصير — والحجة فى ذلك الوفض هو أن النظم التلقائية لا تقبلها الولايات المتحدة — كما أن الجمع بين المعونة والتعديلات التجارية غير مقبول .

أما التحويل التعويضى على المدى الطويل — فلم تقوم بشأنه أية مقترحات حتى الآن .

سادسا : أن تمييز الدول المتخلفة فى ناحية الحواجز الجمركية أو أسعار المواد الاولية اذا منح من الدول المتقدمة لمجموعة من الدول المتخلفة قد يشكل فى الحقيقة صورة من صور (الاستعمار الجديد) — بينما الوصول الى مثل هذا التمييز على أساس دولى يثير مشكلات كبيرة جدا لتضارب المصالح .

سابعا : أن أى تنظيم شامل للتجارة الدولية ، لا يمكن أن يتم دون تنظيم نقدى دولى يتصل بنظم العملة والاحتياطيات وأسعار التحويل ومشاكل المرضوعات — حيث أن النظام الدولى الحالى الذى يعتمد على الدولار وبعض العملات الاخرى لن يكون كافيا — ومن المعترف به أن مؤتمر التجارة لن يتعرض بصفة أساسية للمشاكل النقدية ولكن رؤى الاشارة الى أهميتها — وخاصة من حيث القدرة على توسيع الائتمان الدولى لتيسير التجارة .

ثامنا : نوقش ما يسمى بالاقتراح الفرنسى لتنظيم التجارة الدولية (ولو أن عناصر الاقتراح لم تعرف تفصيلا) وكذلك اقتراح بديل تقدم به الاستاذ كالدور فى دراسة منشوره وعدله أثناء المناقشة عدة مرات . واقتراح كالدور يقضى بأن تفوض الدول المتخلفة

ضريبة صادر على صادراتها السلعية الى الدول المتقدمة بنسبة موحدة يتفق عليهـــا ولتكن ٢٠ ٪ مثلا من مستوى الاسعار الحالى ـ على ألا تنقل هذه الضريبـــة للمنتجين بل تستخدم لدعم الاقتصاد عامة ـ على أن يقترن ذلك بتخفيض الانتـاج الكلى ، حيث يثبت زيادته عن الطلب الدولى زيادة كبيرة أما الاقتراح الفرنسى ـ فجوهره فرض رسوم واستيراد على الواردات الأولية يدفعها المستهلك فى الـدول المتخلفة ـ على أن تحدد حصة سلعية للاستيراد فى كل دولة مع ترك باقى الانتاج وفقا لاسعار السوق العالمية وفى المناقشات الطويلة التى دارت اتضحت صعوبـات كثيرة فى تنفيذ أى من الاقتراحين ، كما لوحظ أن تحسين أسعار المواد الأوليـة (مع تحديد حجم التصدير والانتاج فيها) قد لا يؤدى الى دعم الاقتصاديـات الدول المتخلفة ، خاصة وأن أسعار السلع المصنوعة والآلات قد ترتفع بأكثر مـن ذلك ـ فتسوء شروط التبادل التجارى بدلا من أن تتحسن .

تاسعا : دعا الاستاذ تنبرجن الى مجموعة من الاجراءات الجزئية فيما أسماه تكوين اتحـادات جمركية جزئية ـ لمجموعات محددة من السلع ـ بين الدول المتخلفة بعضهـا البعض ـ حتى تتاح لها الفرصة لزيادة التبادل التجارى والحصول على موقـف أقوى تجاه سلع الدول الاخرى ـ على أن يتم توسيع هذه الاتحادات وتوسيع قائمة السلع المتمتعة بمزاياها تدريجيا وبقبول من الدول المتخلفة ـ وأشار فى هذا الـى مثل دول أمريكا الوسطى .

كما دعا الى فكرة انشاء (خزينة دولية) للمعاملات المالية الجارية .

ودافع كثيرا عن مشروعات تثبيت الاسعار والتمويل التعويضى قصير الأجل ـ والـى الربط بين التنظيم التجارى وبين التخطيط الاقتصادى عامة .

ولوحظ أن جميع هذه المقترحات تحتاج الى تكوين (سلطة) أعلى مـن السلطات القومية لتنفيذها بينما المقبول لدى الدول الغربية هو الاتفاق الاختيـارى على مجموعة سياسات أو قواعد تجارية اذا نفذت قوميا تؤدى الى تعديل الوضع دون فرض صريح ورد على ذلك بأن التنمية ذاتها تحتاج الى سلطات مركزية وكذلـك التنظيم التجارى .

عاشرا : نظرا لان الدول الشيوعية غير مشتركة فى المؤسسات المالية الدولية (يلاحظ أن بولندا - وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا مشتركة فعلا فى الجات) فانها تعمل على التنويه بضرورة انشاء (منظمة التجارة الدولية الجديدة) - ولكنها لا توضح ما تقوم به هذه المنظمة أو كيفية عملها بصفة تفصيلية - ولذلك تلجأ الدول الغربية الى معارضة هذه الفكرة وتأييد المنظمات القائمة مشيرة الى بعض التعديلات التى يمكن ادخالها على نظمها والى أنها فى الماضى قامت بأعمال مفيدة - ولذلك فموقف الدول المتخلفة ضعيف فى الحالين لانها لا يمكنها الثورة على المنظمات الحالية دون أستيضاح ما ستفعله المنظمة البديلة ولا يمكنها قبول الاوضاع الحالية وتعديلاتها الجزئية لقصورها عن القيام بالمطلوب لصالح التنمية فى الدول المتخلفة .

حادى عشر : التفاصيل الكثيرة لهذه المسائل المتشعبة لا ينبغى أن تصرف النظر عن جوهر المؤتمر وهو تعديل نظم وقواعد التجارة الدولية لصالح التنمية فى الدول المتخلفة حتى يساعد على أنقاص الهوة فى الدخل ومستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة - ولذلك ينبغى قياس كل أقتراح أو تعديل بأثره المباشر على صالح الدول المتخلفة قياسا رقميا ونوعيا واضحا فاذا أتفقت الدول المتخلفة على هذا الاسلوب فى القياس ، فانه يمكن للمؤتمر - اذا صدقت النية السياسية فى الدول المتقدمة أيضا - أن يصل الى قرارات واضحة قابلة للتنفيذ .

أما اذا أنصرف أهتمام الدول المتخلفة الى حل قضاياها التجارية حلولا جزئية على الاساس القائم - فأن كلمتها ستتفرق وتظهر الخلافات بينها - ويكون مكسبها النهائى من أى قرارات من مجموعة ضئيلا جدا .

ثانى عشر : وأخيرا يلاحظ أن الدول الغربية قد أقامت منظمات للمفاوضات والمباحثات التجارية سواء فى منظمة الجات أو ضمن السوق الاوربية المشتركة أو التكتلات الاخرى أو وفقا لقانون التجارة الامريكى الجديد .

ومن جهة أخرى ، أقامت الدول الشرقية منظماتها لدراسة التبادل التجارى بين دولها والربط بينه وبين خطط التنمية طويلة المدى - عن طريق أتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف وتدعو تلك الدول دائما الى عقد الاتفاقيات التجارية طويلة المدى مع الدول الغربية المتخلفة أيضا .

أما الدول المتخلفة فليست لديها حاليا المنظمات التى يمكن أن تساعد على أجراء مباحثات تجارية بينها — فيما عدا الاتفاقيات التجارية القصيرة الثنائية ولذلك يكون من المفيد أن يتمخض المؤتمر عن وسيلة دولية للمباحثة التجارية (فى الجات أو خارجها) وبصفة خاصة أن يتيح فرصا أوسع للدول المتخلفة للالتقاء فيما بينها لبحث الموضوعات الاساسية التى تهمها والتى ليست بالضرورة من قبيل الاتفاقيات التجارية الجزئية الثنائية والتوصل الى موقف عام للدول المتخلفة تجاه موضوعات المؤتمر (الكلية) وليست الجزئيات ضرورى لان هذا الموقف هو القوة الجديدة التى ستؤثر فى الوضع — أما اذا ترك الامر لصراع الشرق والغرب أو لمحاولات الافادة الجزئية فلا ينتظر أن تحصل الدول المتخلفة على فوائد حقيقية من المؤتمر .

وربما أتيحت عدة فرص للسعى نحو الاتصال بين الدول المختلفة قبل المؤتمر وذلك فى أجتماعات الامم المتحدة أو الهيئات الدولية الاخرى .

وأخيرا يلاحظ أن فترة الانعقاد الطويلة المقدرة للمؤتمر (٢—٣ أشهر) يمكن الافادة منها فى مباحثات خارج الاجتماعات للوصول الى مشروعات قرارات ذات قيمة علمية ، أما اذا أستخدمت هذه الاسابيع فى القاء بيانات وخطب فانها لا ينتظر أن تؤدى الى كثير .